

التعليم العالي والتنمية (مقاربة نظرية)

Higher Education and Development (Theory Approach)

أ.د. زرارقة فيروز

الطالبة: قارة ساسية

جامعة سطيف2

جامعة سطيف2

ملخص:

نتناول في هذا المقال بالدراسة و التحليل متغير التعليم العالي ودوره في التنمية من خلال الإشارة إلى مفاهيمه ومفاهيم التنمية، كما وقفنا على تبيان الأهداف العامة والخاصة للتعليم العالي في خدمة الفرد والمجتمع من جهة والنهوض بالتنمية من جهة ثانية.

وتناولنا في هذا المقال أيضا أهم المقاربات النظرية المختلفة والتي تطرقت في تحليلاتها و تفسيراتها إلى كل من دور وعلاقة التعليم العالي في التنمية ومحاولة إبراز هذه العلاقة والدور من خلال توجهاتهم الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وغيرها.

الكلمات المفتاحية: التعليم العالي، التنمية، المقاربة النظرية.

Summary:

In this article we examine the analysis of the variable of higher education and its role in development by referring to its concepts and the concepts of development. We also emphasized the general and special objectives of higher education in the service of the individual and society on the one hand and the promotion of development on the other hand.

In this article, we also discussed the most important theoretical approaches about the role and relationship of higher education in development and the attempt to highlight this relationship and its role through their economic, social, cultural and other approaches.

Keywords: higher education, development, theoretical approach.

مقدمة:

إن التطور الذي شهده العالم في السنوات الأخيرة في العديد من الجوانب الحضارية والاجتماعية وكذا العلوم والآداب والصناعة والتكنولوجيا العالية من الحركة العلمية الحديثة المستمرة التي كشفت ما يجري في الوجود من ثروات مادية وكيفية تسخيرها لتحقيق سعادة الإنسان في جميع مجالات الحياة، كل ذلك انبثق عنه مظاهر التطور على المستوى الحضاري والاجتماعي والذي بدوره أثر على سلوك الإنسان ونظام المجتمع تأثيراً كبيراً من حيث علاقة الإنسان بالعالم الخارجي عندما سخر في إطار تلك التنمية قوانين الحياة لمزيد من الرفاهية والقضاء على الجهل والجوع والمرض، بحيث حصل الإنسان على كل ما يصبوا إليه في المجتمعات التي حصلت فيها التنمية.

غير أنه ورغم التقدم المادي الكبير فإن كل ما حصل في المجتمع من تقدم وتطور حضاري واجتماعي لم يشبع دوافع الإنسان وبقيت مساحات مهمة منها فارغة فراغاً مخيفاً وفي غاية الخطورة وخاصة في التقدم العلمي، والذي شهد في العقود الثلاثة الأخيرة تسارع بشكل غير مسبوق، مما أدى إلى تطوير أنظمة التعليم حتى تتسجم وتتلاءم ما أصاب مناحي الحياة الأخرى من تطور، فقد حصل التغيير بشكل جوهري في هياكل هذه الأنظمة وإدارتها والقائمين عليها وطرق تمويلها وحتى الشهادات التي تمنحها وكذلك المخرجات التي تزود بها القطاعات الاجتماعية الأخرى.

فالتعليم العالي اليوم، يحظى باهتمام متنام في مختلف دول العالم عامة والجزائر خاصة بوصفه الرصيد الإستراتيجي للتنمية في المجتمع، وهذا ما يلاحظ في زيادة عدد الجامعات والمدارس والمعاهد المتخصصة وتضاعف عدد الأساتذة والطلبة المسجلين في السنوات الأخيرة، كما ينظر لمؤسسات التعليم العالي على أنها المنبع الأساسي للموارد البشرية التي يحتاج إليها البلد للنهوض بأعباء التنمية، ذلك لأن تفعيل دور التعليم العالي يكون عبر تحسين وتكوين مخرجاته مادياً ومعنوياً وتقديمها لمختلف القطاعات فمخرجات مؤسسات التعليم العالي توصف على أنها مدخلات قطاعات التنمية، ضف إلى ذلك أن مستقبل بلادنا يتطور ويتقدم بهذه المؤسسات باعتبارها استثمار يستطيع التحكم في المشاريع التنموية على المدى البعيد.

1- مفهوم التعليم العالي:

عرّف التعليم العالي حسب الجريدة الرسمية "على أنه كل نمط للتكوين أو التكوين للبحث يقدم على مستوى ما بعد الثانوي من طرف مؤسسات التعليم العالي، كما يمكن أن يقدم تكوين تقني في مستوى عالي من طرف مؤسسات معتمدة من طرف الدولة"¹.

ويقصد به أيضاً "برامج الدراسة أو التدريب على البحوث على المستوى بعد الثانوي التي توفرها الجامعات أو المؤسسات التعليمية الأخرى، المعرّف بها بصفقتها مؤسسات للتعليم العالي من قبل السلطات المختصة في الدولة"².

كما يعرف التعليم العالي بأنه "قمة النظام التعليمي، ومنه يتخرج غالبية صانعي القرار والأداء والأفكار بين طوائف السكان، كما أنه مركز البحث والخلق والإبداع"³.

2- التنمية:

لغة: معناها "النماء" أي الازدياد التدريجي، يقال نما المال ونما الزرع نمواً، أي تراكم وكثر، ويستخدم اصطلاح التنمية عادة بمعنى الزيادة في المستويات الاقتصادية والاجتماعية وغيرها⁴.

اصطلاحاً: لقد اختلفت آراء العلماء في تعريف التنمية وفقاً لتنوع اتجاهاتهم وإيديولوجياتهم العلمية لذلك من الصعب الاعتماد على تعريف دون آخر نظراً لكون هذه التعاريف تركز على جانب معين وفيما يلي نعرض البعض منها: "التنمية عملية حضارية متكاملة، شاملة لمختلف أوجه النشاط في المجتمع بما يحقق رفاه الإنسان وكرامته، وتسعى إلى بناء الفرد وتحريره وتطوير كفاءاته وإطلاق قدراته للعمل البناء"⁵.

وقد عرفتها هيئة الأمم المتحدة سنة 1955 بأنها "العملية المرسومة لتقدم المجتمع جميعه، اقتصادياً واجتماعياً معتمداً أكبر اعتماد ممكن على مساهمة المجتمعات المحلية ومبدأتها، ثم أضافت الهيئة سنة 1956 "أن التنمية هي العمليات التي يمكن بها توحيد جهود المواطنين والحكومة لتحسين الأحوال الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في المجتمعات المحلية ولمساعدتها على الإدماج في حياة الأمة والمساهمة في تقدمها بأكبر قدر المستطاع"⁶.

3- أهمية ووظائف التعليم العالي:

تتحد رسالة التعليم العالي في أي مجتمع في ثلاث مجالات رئيسية وهي: التعليم، والبحث والتطوير، وخدمة المجتمع. ويذهب كثير من الكتاب والتربويين إلى أبعد من ذلك في وصف دور التعليم العالي، ويمكن توضيح ذلك بإيجاز كالآتي:

1.3. التعليم:

بمعنى تقديم برامج تعليمية في شتى أنواع التخصصات للمتعلمين، بقصد إعدادهم وتأهيلهم للحياة ليكونوا قادرين على التكيف مع البيئة الحياتية والعملية والإسهام في تنمية مجتمعاتهم والمجتمع الانساني ككل، وتأتي هذه المهمة على رأس أولويات التعليم العالي إذ أن إسهامه في إعداد وتهيئة الأجيال القادمة للعمل والمشاركة في التنمية الشاملة، يعد عنصراً أساسياً في تقدم المجتمع والنهوض به في كل المجالات الأخرى.

2.3. البحث والتطوير:

يمثل البحث والتطوير أحد الوظائف الرئيسية للتعليم العالي، خاصة في مراحل الدراسات العليا وعاملاً أساسياً من عوامل تحسين وتعزيز الكفاءة الداخلية والخارجية لنظام التعليم العالي، علاوة على كونه رافداً رئيسياً من روافد التنمية

الاقتصادية والاجتماعية، مما يؤدي إلى رفع مؤشرات التنمية البشرية في عمر متوقع، ودخل للفرد ومعدلات التعليم في المستويات المختلفة، وتحسين الانتاجية، الأمر الذي يؤدي في نهاية المطاف إلى ازدهار التنمية الاجتماعية وزيادة معدلاتها. ويهدف التعليم العالي من خلال ما يتوفر لديه من كفاءات علمية، إلى تنمية المعرفة والمساهمة في إنتاجها وتطويرها، وإيجاد الحلول المناسبة للتحديات التي يواجهها المجتمع المحلي والعالمي، ومن هذا المنطلق يعمل التعليم العالي على رعاية وتأهيل القدرات وبناء الكفاءات المتميزة للقيام بإجراء البحوث والدراسات والتجارب العلمية بما يخدم المجتمع البشري ويساهم في تقدمه ورفاهيته.

3.3. خدمة المجتمع:

تشكل خدمة المجتمع إحدى الأهداف الأساسية للجامعات ومؤسسات التعليم العالي، ولذا لا يتوقف دور التعليم العالي عند التعليم والبحث والتطوير، وإنما يمتد إلى خدمة قضايا المجتمع من خلال وحداته ومراكزه ومنشآته ومختبراته التي تقدم خبراتها وإسهاماتها لجميع الهيئات والمؤسسات وهي تنجز من خلال ما تقدمه من استشارات وأبحاث، ومن خلال الحلول التي تقدمها لمعالجة المشكلات التي تعترض مختلف المؤسسات المجتمعية. ويتمثل الدور الريادي للتعليم العالي في هذا الإطار في تقديم خدماته للمجتمع من خلا الجامعات ومؤسسات التعليم العالي الأخرى التي تعد منارات إشعاع وفكر للمجتمع، بما يتوفر لديها من مفكرين ومبدعين وباحثين. ولذا فإن التعليم العالي يسهم في تنوير المجتمع وتناول المشكلات والتحديات التي يواجهها واقتراح الحلول المناسبة لحلها والتصدي للظواهر الدخيلة المؤثرة على قيمه ومعتقداته. إن عطاء التعليم العالي ومن منطلق دوره المجتمعي والإنساني لا يتوقف عند التعليم والبحث والتطوير، وإنما يمتد إلى خدمة قضايا المجتمع من خلال وحداته ومراكزه ومنشآته ومختبراته تقدم خبراتها ومعدات لها لجميع الهيئات والمؤسسات⁷.

4- أهداف التعليم العالي:

تنقسم أهداف التعليم العالي إلى أهداف عامة وأخرى خاصة:

أ- الأهداف العامة:

- 1- إعداد كفايات بشرية عالية المستوى في مختلف المجالات، وبعد الهدف العام الأساسي للتعليم العالي، إذ يسهم التعليم العالي في إعداد أفراد ذوي كفاءات متخصصة يسهمون في قيادة التغيير في مختلف مجالات الحياة، وهذا يتطلب من مؤسسات التعليم العالي تبصر احتياجات المجتمع والحرص على الاهتمام بجودة التعليم فيها.
- 2- تنمية شخصية الطالب بأبعادها المختلفة، وهذا يتطلب تنويعا في النشاطات والفعاليات والمواقف التعليمية المختلفة لكي ينمو الطالب ويتطور في جميع أبعاد شخصيته الروحية والقيمية والمعرفية واللغوية والجسمية والانفعالية.
- 3- تطوير الالتزام بتحكيم العقل والأخذ بالمنهج العلمي وتطوير مقدرة الطالب في استخدام المنهج العلمي في الحصول على المعرفة واكتشاف الحقائق.
- 4- الاستمرار في متابعة التعليم طوال الحياة، وذلك لتطوير المعارف والمفاهيم والعادات والقيم والاتجاهات ومواكبة التقدم العلمي الذي يسير بخطوات متسارعة آتيا بكل جديد.

5- تحقيق النمو والتقدم للمجتمع من خلال تطوير الانفتاح على الخبرة الانسانية.

ب- الأهداف الخاصة:

وهي الأهداف التي تؤدي تحقيقها إلى تحقيق الأهداف العامة، فهي الترجمة التفصيلية المحددة والدقيقة للأهداف العامة، ومن بين الأهداف الخاصة للتعليم العالي:

1- المقدرة على الحصول على المعرفة المرغوبة بسهولة ويسر من خلال إتقان المهارات اللازمة للحصول على المعرفة.

2- استخدام المنهج العلمي في التفكير.

3- المقدرة على التطوير والإبداع والتجديد.

4- التعامل مع الآخرين بمودة واحترام.

5- المقدرة على التعامل مع المعرفة وحل القضايا بموضوعية ومسؤولية⁸.

5- المقاربات النظرية للتعليم العالي في التنمية:

1.5. النظرية الوظيفية:

ينطلق التحليل الوظيفي من النظر إلى المجتمع على أنه نسق من الوظائف والأدوار التي تربطها مجموعة معقدة من التفاعلات التي تسعى إلى استمرار النسق الكلي والحفاظ عليه، من هذه النظرة فإن الأنساق الفرعية كالنسق التعليمي يتم تحليله من زاوية وظيفتها تحقيق التضامن من الداخل بين مكونات المجتمع.

فالنظام التعليمي يلعب دوراً أساسياً في البناء الاجتماعي ككل ويؤثر في جميع النظم الاجتماعية الداخلية في تكوينه، فهو يؤثر في النظام الاقتصادي السائد ويزداد تأثيره كلما تعقد مستوى المهارات التي تتطلبها التكنولوجيا الحديثة، وفي الوقت نفسه فإن وظائف التمييز والانتقاء تجعل التعليم بالضرورة على علاقة وثيقة بالظواهر الديمغرافية للمجتمع.

ومن ثم تتطرق الوظيفية في دراسة النظام التعليمي من سؤالين، السؤال الأول مؤداه، ما الوظائف التي يقوم بها النظام التعليمي للمجتمع ككل؟ أما السؤال الثاني مؤداه، ما العلاقات الوظيفية التي تربط النظم التعليمي بالنظم الاجتماعية الأخرى المكونة للنسق الاجتماعي الأكبر؟⁹.

وبوجه عام، فإن التحليل الوظيفي لسوسيولوجيا التعليم العالي وفهم الدور الحقيقي الذي يقوم به النظام التعليمي في عمليات التنمية والتحديث في المجتمع، ينصب أساساً على الإسهام الإيجابي الذي يقوم به في المحافظة على بقاء النسق واستمراره.

وتمتد جذور هذا الاهتمام إلى إسهامات رواد علم الاجتماع الأوائل أو أصحاب النظريات السوسيولوجية المبكرة من أمثال هربرت سبنسر (H.Spencer) وامييل دوركايم (E.Durkheim) وروبرت ماكيفر (R.Maciver) وماكس فيبر (M.Weber) وغيرهم، حيث ركز هؤلاء العلماء على مناقشة قضايا التعليم العالي والمشكلات التي تواجه

الجامعات في المجتمع الحديث وإن كانت تتنوع درجات الإسهام الحقيقي بين هؤلاء العلماء من ناحية اهتماماتهم بدراسة دور الجامعات بصفة خاصة وهذا ما حدث لدى اميل دروكايم وهيريت سبنسر على سبيل المثال: حيث حاولا دراسة دور المؤسسات الاجتماعية التعليمية ومدى تأثيرها على تطوير وتنمية المجتمع الصناعي الذين عاصروا المراحل التطورية لنشأته ومن ثم جاءت تحليلاتهم لتوضح الدور الحقيقي الذي يقوم به النظام التعليمي في عمليات تطور المجتمع الحديث باعتباره من أهم النظم التي تسهم في تطوير التنظيم الاجتماعي وتحديث مؤسساته الاجتماعية والاقتصادية والصناعية.

ومع ظهور بواذر العلم الحديث باعتباره الوجه الأساسي لعمليات التطوير والتحديث، كان لاهتمام علماء الاجتماع من أمثال ماكس فيبر في ألمانيا ودراسته لأهمية دور الجامعات في تنمية المجتمع الألماني بصفة خاصة والمجتمع الغربي بصفة عامة، وقد جاءت تحليلات فيبر للجامعات لتعكس خبراته كأحد أساتذة الجامعة الذين تناولوا القضايا والمشكلات التي تواجه الجامعات في تلك الفترة.

وبظهور علم الاجتماع الأمريكي كانت هناك العديد من جهود علماء هذا العلم من أمثال تالكوت بارسونز (T.Parssons) ونيل سملسر (N.Smelser) وبلات (G.Platt) وغيرهم الذين تناولوا قضايا التعليم العالي ودور الجامعة في المجتمع الأمريكي ومقارنة الأدوار الوظيفية والبنائية التي تقوم به الجامعات الحديثة بصفة عامة، وقد حاولت جهود هؤلاء العلماء أن تبرز العلاقة التبادلية بين التعليم الجامعي والتنمية¹⁰.

إن التحليلات السوسيولوجية النظرية التي قدمها أنصار هذا الاتجاه عند دراستهم لدور الجامعات في المجتمع لم تقتصر على هذا الحد فقط، بقدر ما كانت هذه التحليلات بمثابة نقطة انطلاق العديد من الإسهامات السوسيولوجية الحديثة ومحاولتها لتطوير دراسة المداخل السوسيولوجية المتعلقة بدراسة التعليم العالي على المستويين النظري والإمبريقي.

2.5. نظرية التحديث:

جاءت هذه النظرية لتوضح العلاقة التبادلية والعوامل المفسرة لعمليات التنمية والتحديث، وقد ركزت هذه النظرية على مجموعة من العوامل التي تؤثر بصورة مباشرة في عمليات التنمية ومنها عامل التعليم باعتباره عنصراً أساسياً ليس فقط في تكوين الأفراد، وإنما أيضاً في دور تحقيق العمليات التنموية التي تحدث على جميع الأنظمة، وباختصار يمكن القول أن هذه النظرية ساعدت على تبرير التوسع التعليمي وتنوعه، ومن أهم رواد هذه النظرية:

• انجلز وديفيد سميث (A.Inkles & D.Smith):

إذ تمثلت إسهامات كل من انجلز وسميث في هذا المجال في تحليل العلاقة بين التعليم والتنمية، وذلك عن طريق تطبيق مقياس لتحديد خصائص الإنسان الحديث في دراسة مقارنة على ستة دول نامية فيؤكدان على أن عملية التحديث ما هي إلا عملية اكتساب أكبر قدر من السكان لمجموعة من الموصفات والخصائص والاتجاهات والقيم والمعتقدات الحديثة.

إن تصور كل من انجلز وسميث لا يخرج عن تصور ماركس إلا في بعض التعبيرات باستخدام بعض المفاهيم والاعتماد على بعض السمات والقيم والعادات التي يجب أن يكتسبها الفرد في المجتمع ليصبح إنساناً حديثاً، كما أنه لا يمكن إصدار تعميم على كافة الدول النامية خاصة وأن دراستهما ركزت على ستة دول فقط، ولم يتم مراعاة التباين الثقافي والاجتماعي والتاريخي والاقتصادي لهذه الدول.

من خلال المظاهر السابقة لعمليات التحديث نستطيع التأكيد، على مدى أهمية ودور المؤسسات الاجتماعية في الدول النامية خاصة التعليمية منها لأنها هي التي يقع عليها العبء الأكبر في عملية تحديث المجتمع وتطوره، دون إنكار دور الأسرة باعتبارها المؤسسة التي تقوم بعملية التنشئة الاجتماعية، ولكن مع ظروف تعقد المجتمع أصبحت المؤسسات التعليمية مثل: المدارس والجامعات محور الاهتمام بعمليات التنشئة والتحديث في المجتمع.

اختصاراً، لقد وجدت نظرية التحديث إقبلاً شديداً من جانب المهتمين بتحليل العلاقة بين التعليم والتحديث بالرغم من وجود بعض الانتقادات التي وجهت لأفكار أصحاب هذه النظرية، إلا أن ذلك لم يقلل من أهميتها لمساهمتها في فتح المجال لإجراء المزيد من الدراسات الحديثة لفهم واقع عمليات التحديث خاصة تلك الدراسات التي حاولت إبراز دور المؤسسات التعليمية بما فيها الجامعات في التحديث والتنمية، حيث تقوم بمهمة إكساب الخبرات المهنية والمعرفية وإعداد القوى البشرية المدربة، كما تعمل على تغيير القيم التقليدية وتوسيع مدركات الأفراد الذاتية نحو تحديد الأهداف المستقبلية وتحسين مستويات المعيشة الاقتصادية والاجتماعية¹¹.

وفي الأخير يمكن القول أن التفسير الذي جاء به أصحاب هذه النظرية ساهم في تعميق الرؤية السوسيولوجية لتناولهم قضية التعليم في عمليتي التحديث والتنمية، إضافة إلى تحليل هاتين العمليتين في ضوء التصورات المستقبلية التي يقوم بها التعليم العالي بتزويد المجتمع بالكفاءات والمهارات المدربة.

3.5. نظرية الماركسية المحدثّة:

تتعلق الرؤية الماركسية في تحليل التعليم من الافتراض الأساسي الذي تستند إليه هذه النظرية وهو وجود تأثير بين نمط علاقات الإنتاج في المجتمع (البنية التحتية على مجمل مظاهر البناء الفوقي بما يتضمنه من فكر وقيم تعليم)، وإن هذا التأثير هو المحدد الأساسي في بلورة وظيفة التعليم في مجتمع ما بهدف إعادة إنتاج العلاقات الاقتصادية والاجتماعية السائدة فيه. والتعليم حسب ما ذهب إليه هذه النظرية هو أداة للتصنيف والانتقاء لإضفاء الشرعية على الأوضاع التي سبق تحديدها طبقياً ومن ثم تعكس الأوضاع الطبقيّة نفسها على النظم التعليمية ونتائجها.

إن النظام التعليمي بما فيه الجامعي عند أصحاب هذه النظرية يعيد إنتاج بناء الطبقة الموجودة بكل ما فيها من اضطهاد واستغلال فهو يعيد إنتاج بناء الطبقة مادياً وثقافياً، وعليه فإنه من الخطأ الفادح -كما يرى الماركسيون- أن نرى التعليم على أنه نظام يفرز العبقرى والشخص الموهوب في مجتمع ما، بل يجب أن ينظر إلى النظام التعليمي على أنه نظام تتحول بواسطته الميزة والقوة الاقتصادية إلى صيغة اجتماعية تكون أكثر قبولاً، وأن المجتمع الرأسمالي هو

دليل على هذا الدور الذي يقوم به النظام التعليمي في إنتاج إيديولوجية الطبقة الرأسمالية¹²، وفيما يلي عرض لأهم أفكار رواد هذا الاتجاه:

أ- لويس ألتوسير (L.Altusser):

يعد ألتوسير واحداً من المفكرين الذين أسهموا في فهم قضية العلاقة بين النظام التعليمي وأسلوب الإنتاج والعلاقات الاجتماعية في المجتمعات الرأسمالية، بحيث ينطلق ألتوسير في تحليله لنظام التعليم في المجتمع الرأسمالي من فكرة مؤداها "أن استمرارية الطبقة الحاكمة في مواقع السيطرة يتطلب إعادة إنتاج قوة العمل"، تلك العملية التي تتضمن عمليتين فرعيتين هما:

- ✓ إعادة إنتاج المهارات الضرورية اللازمة لكفاءة قوة العمل.
 - ✓ إعادة إنتاج إيديولوجية الطبقة الحاكمة وتنشئة العمال في إطارها لهذه العمليات من شأنها ضمان توفير قوة العمل اللازمة وإكسابها الكفاءة التكنولوجية من ناحية، ومن ناحية أخرى خضوعها للطبقة الرأسمالية.
- ومن ثم يصبح دور النظام التعليمي في المجتمع الرأسمالي هو إعادة إنتاج قوة العمل التي تتطلبها الطبقة الرأسمالية¹³، ومنه تصبح مهمة التعليم توفير الإطارات المؤهلة التي تساهم في التقدم والتنمية حسب آراء ألتوسير.

ب- أنطونيو جرامش (A.Gransi):

إذا كان ألتوسير تطرق في دراسته للنظام التعليمي في المجتمع الرأسمالي وتوضيح الجوانب الوظيفية له فإن أنطونيو جرامش أوضح لنا من ناحية أخرى الجانب البنائي للنظام التعليمي -الجامعي- معترفاً بأهمية البناءات والنظم الاقتصادية في تشكيل المجتمع وتطوره، إلا أنه تجاوز موقف أصحاب الحتمية الاقتصادية، بافتراض الدور الهام للثقافة والفكر في تشكيل المجتمع وتغييره، ولهذا ركز على دور المثقفين في تشكيل الوعي الجماهيري والأيدولوجية الثورية.

هذا وقد تنبّه جرامش إلى أهمية العملية التعليمية استكمالاً لمسألة الوعي الثقافي في التهيئة للفعل الثوري أو حتى لإيجاد آليات يمكن للطبقة المحرومة النفاذ منها في عملية التأثير، وقد رأى تحقيق هذا في بناء مجتمع مدني وذلك بتشكيل تنظيمات مستقلة عن النظام السياسي القائم، لما يمكن أن يكون لها من أهمية في تطوير الوعي والتنظيم، مما يجعلها تملك قوة موازية لقوى النظام السياسي الرسمي المتمثلة في القوى البرجوازية.

باختصار فالنظام التعليمي حسب رأي جرامش هو السبيل لهيمنة البرجوازية على الثقافة والمعرفة حيث تبدأ هذه الهيمنة بالانحسار ثم الانهيار مع تطور وعي الطبقات المحرومة والمستقلة بمصالحها، وتشكيل تنظيماتها المستقلة وتعمل بقيادة مثقفها العضويين على بلورة ثقافة ثورية مضادة، تنترجم في النهاية إلى فعل ثوري لا تقتصر نتائجه على الهيمنة على أجهزة الدولة، وإنما تمتد إلى السيطرة على قوى الإنتاج وعلاقاته. هذا التركيز على دور التعليم والوعي يعتبر خروجاً عن مسار ما عرف بالحتمية الاقتصادية يأخذ بجذلية حقيقية بين الذاتي والموضوعي، ممثلة في العلاقة الجدلية

بين المستوى التحتي والفقوي فلا ينظر هنا إلى الوعي الثقافي والثقافة عامة لمجرد انعكاس للقاعدة الاقتصادية، بل كعوامل فاعلة ومؤثرة في بلورة ظروف وشروط التغيير والثورة¹⁴.

ج - صموئيل بلوز وهيرت جينتس (H.Gintis & S.Bowls):

في الستينات والسبعينات من القرن 20 حصلت أزمة اجتماعية في الولايات المتحدة الأمريكية، بسبب البطالة والجريمة والصراعات العرقية، صدرت خلالها مجموعة من الدراسات المهمة حول ديمقراطية التعليم، لعل أشهرها الدراسة المشتركة لكل من صموئيل بلوز وهيرت جينتس بعنوان "النظام المدرسي في أمريكا الرأسمالية" الصادر سنة 1977، إذ أكدوا من خلاله على أن العوامل العقلية تلعب دوراً ضعيفاً في تحديد المستقبل الوظيفي و المادي والاجتماعي للفرد حيث أن هناك عوامل قد تكون أكثر أهمية من النجاح الأكاديمي في تحقيق ذلك ومنها العوامل الشخصية غير العقلية والحظ luck والمحسوبية والرشوة، وأن أعضاء الفئة الأعلى في المجتمع يستخدمون المدرسة في تحقيق أهدافهم الخاصة وذلك عن طريق تطبيق اختبارات الذكاء والتحصيل الدراسي المتحيزة، والتي تؤكد التمايز الطبقي لمصلحة أبنائهم الذين يحصلون على درجات أعلى تساعد في الالتحاق بالكليات العليا في المجتمع، وبالتالي الحصول على وظائف ودخل ومكانات اجتماعية تتفق مع مكانة هذه الكليات، وذلك على حساب أبناء الطبقات أو الفئات الدنيا، الذين غالباً ما يتسربون من المدرسة أو يلتحقون بأنواع متواضعة من التعليم تؤدي بهم إلى وظائف متواضعة ودخل بسيط ومكانة اجتماعية منخفضة¹⁵.

وعليه يرى كل من بولز وجينتس أن النظام التعليمي ومؤسساته يجب أن يقوم بإنجاز الوظائف الآتية:

- 1- يجب أن تساعد المؤسسات التعليمية على خلق نوع من التكامل بين الأفراد، والأدوار السياسية والمهنية المتعددة،
- 2- يجب أن تساعد المدارس في تنمية المساواة الاجتماعية، وذلك لتحقيق المساواة الاقتصادية في فرص العمل والدخول (الدخل)،
- 3- يجب أن تُعنى المدارس بتطوير الجانب الجمالي والإدراكي والأخلاقي للفرد، وهكذا يمكن أن يعبر عنه بالوظائف التكاملية للتعليم¹⁶.

4.5. نظرية رأس المال البشري (الاستثمار البشري):

إن النظرة إلى العنصر البشري كأحد عناصر الإنتاج، ليست بالجديدة فهي من الأفكار الكلاسيكية لاقتصاديين كلاسيكيين كآدم سميث وألفريد مارشال وغيرهما، لكن الجديد -نسبياً- هو النظر إلى التعليم كأحد العوامل التي تشكل شخصيات الأفراد المهنية وتحدد بناء عليها مدى مساهمتهم في العملية الإنتاجية وازدهار الاقتصاد، وبالتالي توجب النظر إلى التعليم بمناظير الكلفة والعائد والاستثمار وهذا ما أضافه اقتصاديون آخرون كانت أعمالهم باكرة ما يعرف اليوم باقتصاديات التعليم أمثال ثيودور شولتز (1998/1902) في مقالته الشهيرة مطلع الستينات من

القرن 20 بمجلة "the journal political economic" بعنوان "الاستثمار في البشر"، والتي تلتها مجموعة من أعمال شولتز في جامعة شيكاغو في القيمة الاقتصادية للتعليم والاستثمار في رأس المال البشري، وتأثر بأعماله وتفاعل معها إلى حد كبير كل من غاري بيكر (2014/1930) وجاكوب مينسر (2006/1922)، ليفرز تضافر تلك الأعمال وفي وقت قصير بؤادر نظرية رأس المال البشري **Human capital theory**، لتستمر الاعمال العلمية في هذا الاتجاه بجهود آخرين سلطوا مزيداً من الضوء على علاقة التعليم برأس المال البشري أمثال، سكارو بولس وهانو شيك ومارتن كانوي، وجون فيزي وود هول.

افتترضت نظرية رأس المال البشري في البداية أن النمو الاقتصادي لا يمكن رده في المجلد إلى المدخلات المادية في العملية الإنتاجية وإنما إلى تراكم المهارة والمعرفة لدى الأفراد العاملين، وهذا الأمر الأخير يفسر النمو الاقتصادي الناجم عن غير الموارد المادية، وبذلك بقيت نظرية رأس المال البشري إلى الافتراض بأن التعليم شكل من الاستثمار الذي يتخلل فيه الفرد أو المجتمع عن عوائده حاضرة لأجل عوائد محتملة بحيث تكون العوائد المحتملة في المستقبل أكبر العوائد التي تم التخلي عنها في الوقت الراهن، والاستثمار الجيد في التعليم هو الذي يقلل التكاليف ويعظم العوائد المتأخرة على التكلفة الآتية، سواء كانت التكلفة "مباشرة" وهي تكلفة الأموال والموارد المادية والبشرية المنفقة على التعليم بشكل مباشر، أو تكلفة "غير مباشرة" وهي ما يتخلل عنه الفرد أو المجتمع من فرص اقتصادية أخرى نتيجة لاتخاذ قراراً بالاستثمار في ذاته عن طريق الانتظام في التعليم وممارسة التعلم¹⁷، وبالرغم من تركيز دراسات شولتز في مجال الاستثمار البشري على التعليم إلا أن الكثير من المفاهيم المطبقة في مجال التعليم يمكن تطبيقها على المجالات الأخرى من الاستثمار البشري وخاصة في مجال التدريب، ففي مجال التعليم حدد شولتز نوعين من الموارد التي تدخل في التعليم وهي:

- الإيرادات الضائعة للفرد والتي كان يمكنه الحصول عليها لو أنه لم يلتحق بالتعليم،
- الموارد اللازمة لإتمام عملية التعليم ذاتها، وأشار شولتز إلى أن هيكل الأجور والمرتبات يحدد على الأجل البعيد من خلال الاستثمار في التعليم والتدريب والصحة وأيضاً البحث عن معلومات لفرص عمل أفضل، ويتطلب التعليم بما فيه التعليم الجامعي كعملية استثمارية تدفقاً كبيراً من الموارد وتشمل تلك الموارد كل من إيرادات الطالب الضائعة أثناء قدرة التعليم والموارد اللازمة لتوفير المؤسسات التعليمية¹⁸.

وعليه أنه ووفق ما ذهب إليه شولتز فإنه يمكن اعتبار النظام التعليمي بمختلف مؤسساته عاملاً أساسياً في تحقيق التنمية الاجتماعية هذه الأخيرة ولتحقيقها تتطلب استثمار بشري ذا كفاءة عالية يساهم التعليم العالي في تكوينه.

6. دور التعليم العالي في التنمية:

تؤكد الدراسات والبحوث المنشورة على أن هناك ثمة دور إرتباطي بين التعليم العالي والنماء والتقدم الاجتماعي والاقتصادي والصحي ... الخ، إذ يمارس التعليم العالي دوره الأساسي في التنمية عن طريق ثلاث وظائف أساسية، وتتمثل هذه الوظائف فيما يلي:

أولاً: تزويد المجتمع بالكثير من الخبرات والمهارات الفنية والمهنية والإدارية اللازمة لدفع عجلة التنمية وتنشيط خطاها.

ثانياً: إجراء البحوث وتبني الدراسات التي تهدف إلى إيجاد حلول ملائمة لمختلف المشكلات التي تواجهها البلاد في سبيل الوصول إلى النمو الاقتصادي والاجتماعي السريع.

ثالثاً: العمل على إرساء النظم والقيم والحوافز والاتجاهات الملائمة لتشجيع التقدم، والوقوف بشجاعة وحزم ضد القوى التي تناهض ذلك التغيير الاجتماعي والاقتصادي. إن التعليم العالي بإعداده الباحثين والفنيين والمهندسين يصبح المصنع الأول للثورة العلمية التكنولوجية في العالم المتقدم، ولكنه في العالم الثالث المصنع الأول للثورة العلمية الإنمائية اليوم، كما كانت بالأمس طليعة الثورة القومية التحررية¹⁹.

وفي الماضي، ساهم التعليم العالي في التنمية عن طريق تزويد الاقتصاد الوطني بالموارد البشرية المطلوبة. لكن يتعرض التعليم العالي للانتقاد على أساس أنه لم يتناول مباشرة قضايا الحد من الفقر، ويوضح تقرير البنك الدولي عن التعليم العالي الدور غير المباشر الذي يمكن أن يلعبه التعليم العالي في التنمية والحد من الفقر، وتضمن التقرير ثلاثة حوارات أساسية:

أولها: أن التعليم العالي يمكن أن يساهم في تحقيق التنمية عن طريق توفير الموارد البشرية للاقتصاد الموجه بالمعرفة واشتقاق وتوليد المعرفة، وتطوير سبل الالتحاق به، واستخدام المعرفة.

ثانيهما: أن التعليم العالي لديه إمكانيات وإمكانات زيادة الالتحاق بالتعليم عامة، وبالتالي زيادة فرص التوظيف للأفراد ذوي المهارات التي يتطلبها الاقتصاد الموجه بالمعرفة.

ثالثهما: أن التعليم العالي يستطيع أن يلعب دوراً في تدعيم كل من التعليم الأساسي والثانوي عن طريق تزويد القطاعات الفرعية بالأفراد المهرة، والمساهمة في تطوير المنهج²⁰.

وجملة القول إن للتعليم العالي دوراً ارتكازياً متعدد الجوانب في دفع خطى التنمية الاقتصادية والاجتماعية في كل بلدان العالم، وهو دور لا تستطيع التخلي عنه دون التخلي عن رسالتها التي تبرر بها وجودها من وضع العلم في خدمة المجتمع، وينبغي النظر للدور القيادي للتعليم العالي في تشجيع التغيير الدينامي في النظم والقيم وأنماط السلوك الفردية والجماعية، على أنه رسالة وطنية لا يجوز للتعليم العالي أن يفرط في شيء منها أو أن يشفق على النفس من تحمل تبعاتها²¹.

وعلى هذا الأساس أصبح التعليم العالي عنصر أساسي في العملية التنموية، باعتباره قطاع استثماري له دور في تقدم وتطور المجتمع.

خاتمة:

يعتبر موضوع التعليم العالي من المواضيع البالغة الأهمية وخاصة في الوقت الراهن، ذلك لأنه الإطار المرجعي الأول الذي يغطي جميع الأدوار الاجتماعية والاقتصادية في العملية التنموية والتي يتوقف عليها تقدم وتطور المجتمعات، كما أنه الهرم الأساسي الذي تعتمد عليه كل الدول للوصول إلى الريادة في جميع المجالات. فالتعليم العالي هو المسئول الأول في إعداد وتكوين الإطارات المؤهلة التي يزود بها سوق العمل بالكوادر البشرية، ولا تتوقف هذه المسؤولية عند هذا الحد فقط بل تتعدى إلى القول أن التعليم العالي قطاع استهلاكي واستثماري في نفس الوقت، وهذا ما ذهب في دراسته المقاربات النظرية التي تناولت موضوع التعليم العالي بتحليل وتفسير دوره في خدمة التنمية والمجتمع.

الاحالات والهوامش:

- 1- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الجريدة الرسمية، القانون 05/99، العدد 24، سنة 1999، ص4.
- 2- سعيد بن حمد الربيعي، التعليم العالي في عصر المعرفة، ط1، دار الشروق للنشر والتوزيع، عمان، سنة 2008، ص23.
- 3- الهاللي الشربيني الهاللي، التعليم الجامعي في العالم العربي في القرن 21، دار الجامعة الجديدة، الأزاريطة الاسكندرية، سنة 2007، ص20.
- 4- ابراهيم حسين العسل، التنمية في الفكر الإسلامي، ط1، مجد المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان سنة 2006، ص 23 .
- 5- حلمي شحادة، محمد يوسف، إدارة التنمية العلم والعمل، ط1، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان، سنة 2015، ص 18.
- 6- ابراهيم عصمت مطاوع، التنمية البشرية بالتعليم والتعلم في الوطن العربي، ط1، دار الفكر العربي، القاهرة، مصر، سنة 2002، ص10.
- 7- سعيد بن حمد الربيعي، التعليم العالي في عصر المعرفة: التغيرات والتحديات وآفاق المستقبل، ط1، دار الشروق للنشر والتوزيع، عمان الأردن، سنة 2008، ص ص28/27.
- 8- هشام يعقوب مريزق، فاطمة حسن الفقيه، مرجع سابق، ص ص28/27.
- 9- حمدي علي أحمد، مقدمة في علم اجتماع التربية، دار المعرفة الجامعية، د ط، الاسكندرية، مصر، سنة 2003، ص125 ص 126 .
- 10- عبد الله محمد عبد الرحمن، دراسات في علم الاجتماع (ج2)، ط1، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت لبنان، سنة 2000، ص ص30/29.
- 11- راضية رابح بوزيان، إدارة الجودة الشاملة ومؤسسات التعليم العالي، ط1، دراسة ميدانية في بعض جامعات الشرق الجزائري مركز الكتاب الأكاديمي، عمان، الأردن، سنة 2015، ص ص90/88.
- 12- حمدي علي أحمد، مرجع سابق، ص 148.

- 13- نفس المرجع، ص ص150/151.
- 14- ابراهيم عيسى عثمان، النظرية المعاصرة في علم الاجتماع، ط1، دار الشروق للنشر والتوزيع، عمان، الأردن سنة 2008، ص ص 158/159.
- 15- علي السيد محمد الشخبي، علم اجتماع التربية المعاصر، تطوره، منهجيته، تكافؤ الفرص التعليمية، ط1، دار الفكر العربي القاهرة، مصر، سنة 2002، ص 20.
- 16- حمدي علي أحمد، مرجع سابق، ص 121.
- 17- عبد الله محمد عبد الرحمن، مرجع سابق، ص ص 50/51.
- 18- وريدة براهيم، "الجامعة الجزائرية وتحديا البحث العلمي: دراسة ميدانية بجامعة باتنة - كلية العلوم الانسانية والاجتماعية وكلية العلوم الاسلامية وكلية التكنولوجيا نموذجاً"، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في علم الاجتماع، تخصص تنظيم وعمل، جامعة باتنة 1، الجزائر، سنة 2016/2017، ص ص 99/100.
- 19- مهى سهيل المقدم، مقومات التنمية الاجتماعية وتحدياتها: تطبيقات على الريف اللبناني، ط1، معهد الانماء العربي بيروت، لبنان، سنة 1978، ص 113.
- 20- السيد عبد العزيز البهواشي وآخرون، العولمة والتعليم الجامعي، المضامين - المستقبل - دراسات حالة، ط1، عالم الكتب للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، سنة 2006، ص 169.
- 21- مهى سهيل المقدم، مرجع سبق ذكره، ص 116.